تعقيب أ.د/ محمد الشحات الجندى
وكيل كلية الحقوق - جامعة طنطا
على بحث: "الجمعيات الأهلية الخيرية بين التأصيل الشرعى والتنظيم القانونى للدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا مدرس بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر -"طنطا"

عمل الجمعيات الخيرية أو الجمعيات الأهلية وهذا الدور للأسف الشديد إختفى أو أراد له البعض أن يختفى هو السبيل لأن يعود بالفعل ويدب النشاط الاجتماعى والتنموى والثقافى والصحى والتعليمى لأن الدولة لا تستطيع أن تفعل شيئاً، كان المواطنين يستطيعون أن يفعلوا أشياء كثيرة مادام أن العقيدة متوفرة والوازع الدينى قوى والحمد لله عندنا رجال أعمال كبار وعندنا رجال أعمال كثيرون لكن المهم الوازع الدينى الذى يجعلهم بدلاً من إقامة أفراح بنفقات باهظة يمكن أن يعطى جنية أو خمسة جنيهات لنشاط جمعية أو لوقف شيء معين فى هذا السبيل.

اعارض مرة أخرج للتصدى للمسائل الواقعية، أقول إنى أرى من وجهة نظر قانونية أن المواد التى كانت حاكمة فى القانون المدنى لعمل الجمعيات الخاصة هى مواد كانت من سنة ٥٤ إلى سنة ٨٠، هذه المواد ألغيت، فإذا كان هناك تفكير جدى فى تغيير قانون ٣٢ لسنة ٦٤ لأنه قانون أعرج كما أشارت كل التعليقات والأبحاث، أقول أنه من الممكن جداً أن تكون نقطة الانطلاق الجديدة هى إعادة المواد من سنة ٥٤ إلى

٨٠ التى تنظم عمل الجمعيات الخاصة.

هناك نقطة أريد أن أتناولها وهى ما قاله الزميل من أن المصالح المرسلة قاعدة من قواعد الشريعة الإسلامية، أقول له من وجهة نظر تخصصية أن المصالح المرسلة ليست قاعدة وإنما هى مصدر كامل من مصادر الشريعة الإسلامية، وهذا يوضح لنا إلى أى مدى سعة أفق الشريعة الإسلامية، عندما أريد أن أنظم عمل معين، يمكن حتى لو لم أجد هذا العمل لا فى القرآن ولا فى السنة ولا فى الاجماع ولا فى القياس يمكن أن ألجأ إليه فى المصالح المرسلة، فالمصالح المرسلة فى هذا السبيل مصدر كامل، وليست قاعدة، لأن القاعدة يمكن التجاوز عنها، لكن المصدر من الصعب تجاهله.

أيضاً هناك مسائل يجب أن تؤخذ فى الاعتبار، أريد أن أتحدث عنها، وهى لماذا لم يعرض الباحث النماذج من نشاط الجمعيات الخيرية، فهو ليس أكاديمياً فقط، لكنه بحث واقعى وعملى، فلدينا جمعيات كثيرة فكان عليه أن يأتى بهذه النماذج ويقيمها. وبهذه المناسبة أقول أن هناك عقبات كثيرة جداً تعترض مسيرة النشاط الاجتماعى فى مصر، وأذكر فقط فى هذا السبيل باعتبارى عضو فى الجمعية الخيرية الإسلامية مثالاً واحداً، كان هناك تخصيص لقطعة أرض فى المعادى واستمرت هذه الأرض مع الجمعية لمدة طويلة بعد موافقة كل الهيئات الرسمية وكانت مرصودة لكفالة اليتيم ورعاية المسنين، وللأسف الشديد من ستة أشهر نزعت من الجمعية وأعطيت لمباحث أمن الدولة. فهذه فى

الحقيقة عقبة خطيرة جداً.

وهذا نموذج. إذن هذه النماذج لابد أن نتصدى لها ونقول كيف يمكن التغلب على هذه العقبات لتعظيم دور الجمعيات والنهوض بها.

وفى النهاية لا يسعنى إلا أن أشكر مركز صالح للاقتصاد الإسلامى وجامعة الأزهر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته